

صندوق النقد الدولي
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩
البيان الختامي

طرابلس

١ يونيو ٢٠٠٩

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩
النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي^١

١ يونيو ٢٠٠٩

أولاً- التطورات الاقتصادية الأخيرة

١. أطلقت السلطات الليبية العديد من المبادرات خلال السنوات القليلة الماضية لتحديث الاقتصاد. ولقد طرأ تقدم ملحوظ خاصة في مجال خصخصة المصارف، وتوحيد الموازنة العامة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وقد ساهمت هذه الانجازات في حصول ليبيا علي تصنيف مواتٍ في وقت سابق من هذا العام من قبل وكالات التصنيف الدولية. وتترك السلطات التحديات العديدة التي لا يزال يتعين التصدي لها لتحقيق أهدافها من زيادة النمو غير النفطي وخلق فرص عمل حقيقية.
٢. انحصر أثر الأزمة المالية العالمية على ليبيا حتى الآن في تراجع الإيرادات النفطية. ويرجع هذا إلى عدم تعرض المصارف المحلية لمخاطر النظام المالي العالمي. إضافة لذلك، تتكون الأصول الأجنبية لدى ليبيا في الجانب الأكبر من احتياطات أجنبية ذات سيولة مرتفعة، وحافطة المؤسسة الليبية للاستثمار. ولقد بدأت المؤسسة عملياتها في يونيو ٢٠٠٧ ويتكون جزء كبير من أصولها من ودائع بنكية.
٣. تشير البيانات الأولية إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة حوالي ٣,٨% في عام ٢٠٠٨. ويعكس هذا نمو قوي في الأنشطة غير النفطية (٨%). ولقد زاد الانتاج النفطي زيادة طفيفة في الثلاثة أرباع الأولى من العام، ثم ما لبث أن تراجع في الربع الأخير تمشياً مع قرار منظمة الأوبك لخفض الحصص. ونتيجة لذلك، فإن انتاج العام ككل جاء مماثلاً لمستوى الانتاج في عام ٢٠٠٧. كما ارتفع معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى حوالي ١٠% بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والزيادة الملحوظة في الإنفاق العام.

¹ قامت بعثة صندوق النقد الدولي، برئاسة السيد خالد إبراهيم صقر، بزيارة ليبيا في الفترة من ١٧ مايو إلى ١ يونيو ٢٠٠٩ لإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩. وتقدم هذه المذكرة ملخصاً للنتائج والتوصيات الأولية للبعثة. و تعرب البعثة عن شكرها عما أبدته السلطات الليبية من تعاون ممتاز وكرم ضيافة.

٤. ثبت فائض المالية العامة علي نسبة مقدرة بحوالي ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وقد زادت الإيرادات بنسبة ٣٧% ويعزى ذلك أساسا لارتفاع أسعار صادرات النفط وتعزيز إدارتي الضرائب والجمارك. ومن ناحية أخرى، زاد الإنفاق الكلي بنسبة ٤٥%، مما يعبر عن زيادة بنسبة ٤٢% و ٤٧% في المصروفات الجارية والرأسمالية على التوالي. واقتصر الإنفاق تحت برنامج توزيع الثروة على ٣،٣ مليار دينار ليبي (ما يعادل حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي)، مقارنة بمبلغ ٤،٦ مليار دينار ليبي معتمد في الميزانية.

٥. كذلك ثبت فائض الحساب الجاري الخارجي علي مستوي عال بنسبة ٤١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وكانت الزيادة السريعة في الواردات (٢٩%) أقل من الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية، مما أدى إلى زيادة في تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار حيث وصلت إلى حوالي ١٣٦ مليار دولار أمريكي.

ثانيا - الآفاق الاقتصادية الكلية

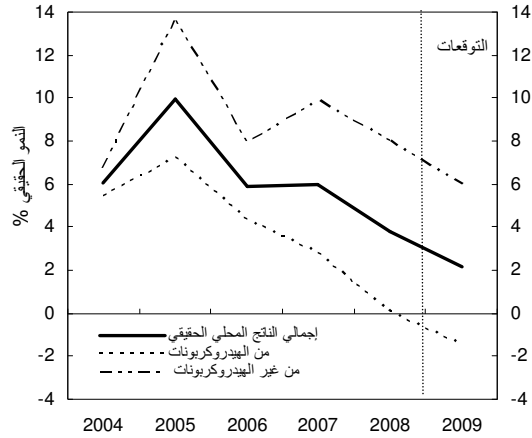
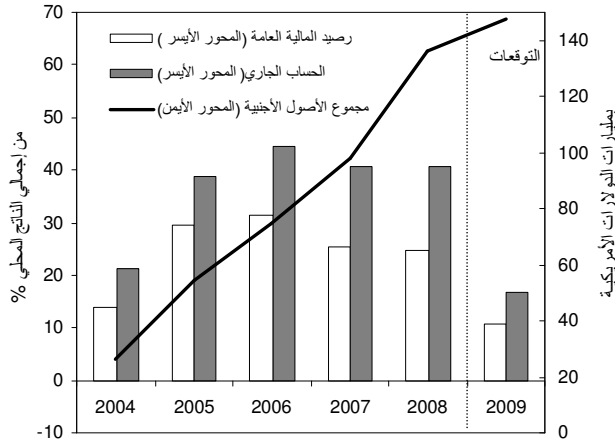
ألف- الآفاق الاقتصادية الكلية: من شأن الإنفاق العام الكبير الحد من التباطؤ الاقتصادي

٦. يتوقع أن يتباطأ النمو الحقيقي إلى ما يقرب من ٢% في عام ٢٠٠٩، مما يعكس في الأساس تخفيضا متوقعا في انتاج النفط بحوالي ١,٥%. غير أن الأنشطة غير النفطية يتوقع أن تنمو بما يقرب من ٦%، وهي نسبة مرتفعة نسبيا حسب المقارنات الإقليمية والعالمية. وعلى الأجل المتوسط، يتوقع أن يستمر تعزيز هذا الأداء، بينما يتوقع أن يتعافى الناتج النفطي وينمو بثبات وفق التوسع المقرر في القدرة الانتاجية. ويتوقع أن يتراجع معدل التضخم بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٩ (إلى ما يقرب من ٥%) تماشيا مع التراجع في أسعار السلع العالمية، وأن يستمر في الانخفاض على الأجل المتوسط.

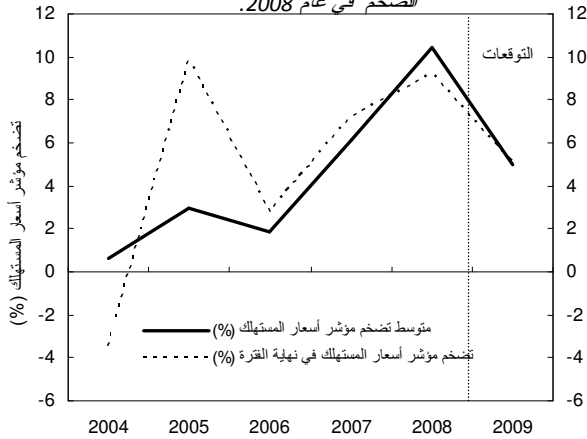
الشكل البياني 1- ليبيا: التطورات الاقتصادية الكلية الأخيرة

ساهمت أسعار النفط القياسية في تحسين كبير في أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي.

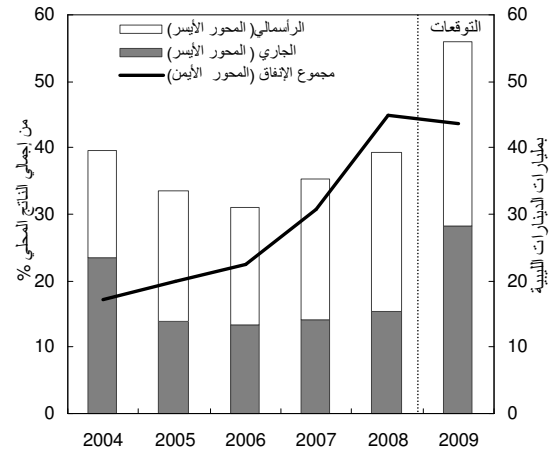
تدكل النمو مدعوماً بالإفناق العام والناتج النفطي ...



مما ساهم، مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، في زيادة ملحوظة في معدل التضخم في عام 2008.

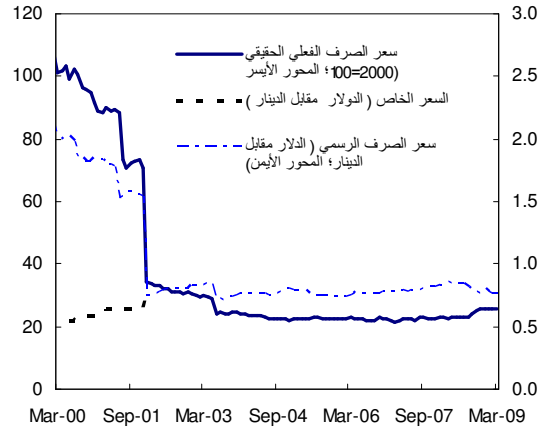
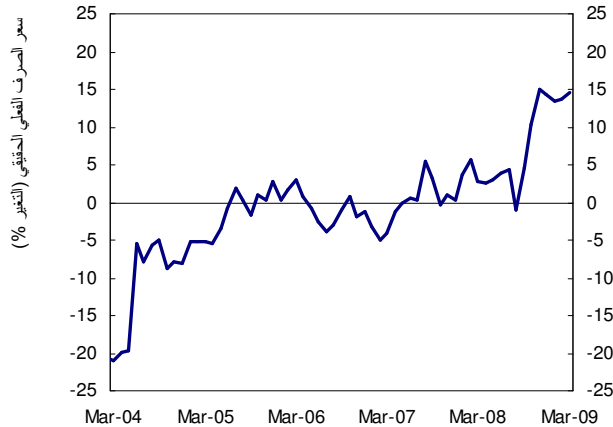


شهد الإفناق العام زيادة سريعة ...



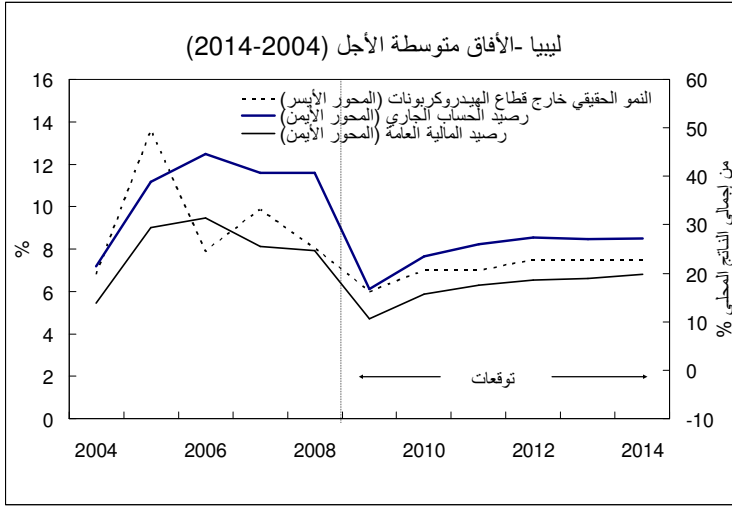
وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في 2008.

تباطأت وتيرة انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي منذ توحيد سعر الصرف ...



المصادر: السلطات الليبية و تقديرات خبراء الصندوق.

٧. من المتوقع أن يسجل مركز المالية العامة فائضاً يقدر بحوالي ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ رغم التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية بما يقرب من ٤٠%. ويرجع هذا إلى خطط الإنفاق العام الحريصة لهذا العام، والتي يتوقع أن تؤدي إلى إنخفاض طفيف في المصروفات العامة بعد الزيادات



الكبيرة للغاية في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا إنخفاض في الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٠% وزيادة ٢٥% في المصروفات الجارية. ويتوقع أن يرتفع فائض ميزان المالية العامة الكلي بمعدلات ثابتة على الأجل المتوسط، مع الزيادة المتوقعة في إنتاج وأسعار النفط، والتي تتجاوز الزيادات المخططة في الإنفاق العام.

٨. وتمشيا مع التطورات سالفة الذكر،

يتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري الخارجي إلى ما يقرب من ١٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لتخفيض حصص إنتاج الأوبك والانخفاض الحاد في أسعار النفط مقارنة بالعام السابق، يتوقع هبوط صادراته بحوالي ٤٠%. أما الواردات فيتوقع أن تزيد بما يقرب من نسبة ٦%، وهو ما يتمشى بوجه عام مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وسيستمر صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي و المؤسسة الليبية للاستثمار في الزيادة، وإن كان بوتيرة أبطأ عن السنوات الأخيرة، ليلعب ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار (ما يعادل تقريبا ٢٥٠% من إجمالي الناتج المحلي) بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ويتوقع زيادات جديدة لهذه الأصول على الأجل المتوسط.

٩. إن الآفاق الاقتصادية هذه قد لا تتحقق إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل أكبر أو ضعفت جهود تحسين جودة الإنفاق العام. وعلي وجه الخصوص، يمكن أن تؤدي حالة ضعف اقتصادي عالمي أكثر حدة إلى تخفيض جديد في كل من النمو النفطي وغير النفطي. ويجوز تحت هذه الظروف أن يقل الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا. وفي حالة تحقق هذه المخاطر، فإن آفاق النمو والموازن الخارجية وموازن المالية العامة ستكون أضعف من التوقعات عاليه.

ثالثاً - مناقشات السياسات

ألف - سياسة المالية العامة

١٠. يحقق وضع المالية العامة الكلي الذي حددته السلطات التوازن بين الاعتبارات القصيرة والطويلة الأجل. إن الإنخفاض الطفيف في الإنفاق العام المقرر في عام ٢٠٠٩ يتسم بالحيدة. ويمثل هذا تغيراً ملحوظاً مقارنة بالزيادات الكبيرة للغاية في السنوات الأخيرة، والتي أثارت القلق بشأن احتمال انخفاض جودة الإنفاق. وفي الوقت ذاته، يعبر هذا عن قرار مناسب بشأن عدم السماح بترجمة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية إلى انخفاض مفاجئ في الإنفاق العام وما لهذا من آثار عكسية على النشاط الاقتصادي المحلي، وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشروعات التي بدأ تنفيذها.

١١. غير أن علي السلطات أن تركز على جودة و تكوين الإنفاق العام. في هذا الصدد تشجع البعثة السلطات علي إعادة النظر في الزيادة المقررة في الحجم الكلي لفاتورة الأجور المخططة لعام ٢٠٠٩. إن هذه الزيادة التي تبلغ نسبة ١٤% ترجع في جزء كبير إلي عودة إلي قوائم الاجور نسبة من الموظفين العموميين الذين كان تم نقلهم الي مكتب عمل مركزي من أجل تحويلهم للعمل في القطاع الخاص. وهذا التطور لا يتسق مع النية في تقليص حجم الجهاز الإداري للدولة وتشجيع القطاع الخاص. وأما الزيادات الظاهرة في المصروفات الجارية الأخرى فهي في الأساس تعكس إما تحسينات في تبويب بنود الإنفاق أو زيادة المنح الخارجية للبلدان الأقل دخلاً. على سبيل المثال، فإن جزءاً من الدعوات الضمنية في السابق قد أصبح الآن صريحاً.

١٢. من المهم أن تستمر الجهود المبذولة لتقوية إدارة المالية العامة. في هذا الصدد، يعد دمج وزارتي التخطيط والمالية مؤخراً خطوة تستحق الإشادة، وستسهم هذه الخطوة في تعزيز عملية تخطيط ومتابعة المصروفات العامة، والرقابة عليها. وسيكون من المهم الاستمرار في المرحلة المقبلة في تحسين الإطار القانوني والإداري الذي ينظم الموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف تبسيط وتحديث الإجراءات. وهذا من شأنه أن يقلل من الحاجة لتنفيذ البرامج الإستثمارية من خلال الصناديق الإستثمارية والإنمائية خارج الوزارة الجديدة. وتخصص ميزانية عام ٢٠٠٩ بالفعل ما يعادل ٥% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي لهذه الصناديق. وفي حين أن هذه الصناديق قد توفر قدراً أكبر من المرونة بالمقارنة للإنفاق من خلال الميزانية، إلا أنها تزيد من حجم العمليات شبه المالية. وحتى إذا كان العزم معقوداً علي أن تعمل هذه الصناديق على أسس تجارية و في نشاطات يكون القطاع الخاص غائب عنها او قاصر عن المشاركة فيها فقد تقع هذه الصناديق بعد إنشائها تحت

ضغط يجعلها تحيد عن هذه الأسس. والمزيد من انتشار هذه الصناديق من شأنه أن يُعقد إدارة المصروفات العامة، ويزيد من احتمال تكبد خسائر وتشوهات سعرية، ومزاحمة القطاع الخاص. وينبغي تنفيذ المشروعات الاستراتيجية غير المستهدفة من قبل القطاع الخاص عن طريق ميزانية الدولة أو في سياق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع وجود ضمانات وقائية ملائمة.

١٣. **ترحب البعثة بعزم السلطات تقليل العدد الكبير من الحسابات المصرفية للجهات الحكومية.** إن إنشاء حساب خزانة موحد لدى مصرف ليبيا المركزي من شأنه أن يدعم هذا الجهد بشكل كبير. وسوف يسهم حساب الخزانة الموحد بدرجة كبيرة في تعزيز إدارة التدفقات النقدية. ويؤدي خبراء الصندوق أتم الاستعداد لإسداء المشورة الفنية التفصيلية دعماً لإنشاء حساب الخزانة الموحد وللجهود الرامية إلى تعزيز تبويب المصروفات وإعداد ميزانية الدولة السنوية في إطار متوسط الأجل.

١٤. **ترحب البعثة بقرار تأجيل تنفيذ برنامج توزيع الثروة.** وإذا تقرر المضي قدماً في تنفيذ هذا البرنامج، فلا بد من أن يكون نطاقه محدوداً وأن يتم استخدامه لاستبدال الدعومات القائمة قدر المستطاع بتحويلات تكون أكثر فاعلية وأفضل استهدافاً.

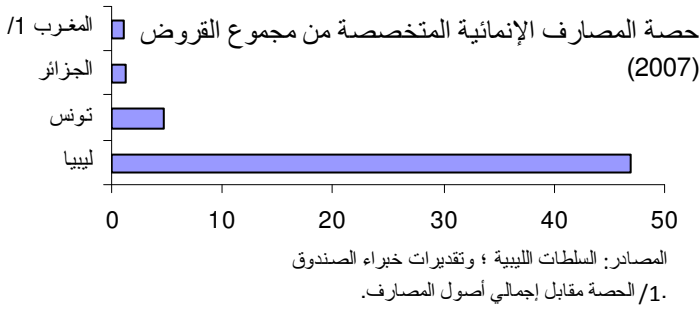
١٥. **لقد كانت البداية الشفافة للمؤسسة الليبية للاستثمار في عام ٢٠٠٧ بداية مشجعة.** و تواصل السلطات تعزيز الإطارين التشغيلي والقانوني لهذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، فإن تركيز أعمال المؤسسة على استثمارات محافظة في الخارج على أساس تجاري من شأنه أن يخدم أهدافها الأساسية.

باء- السياسة النقدية وإصلاحات القطاع المالي

١٦. **من الضروري الالتفات إلى العوامل التي تقف وراء الارتفاع الكبير في حجم السيولة داخل القطاع المصرفي.** وعلي وجه الخصوص، يمثل الإقراض المشتق للأموال الحكومية عن طريق المصارف الإنمائية

المتخصصة عائقاً أمام قدرة المصارف التجارية على القيام بالوساطة المالية وعنصراً مساهماً في السيولة المفرطة. وفي ظل غياب حساب خزانة موحد، توجد أرصدة ضخمة للجهات الحكومية داخل النظام المصرفي. وقد أسهمت تلك العوامل في وجود سيولة مفرطة تنعكس في المستوي العالي للاحتياطيات الاضافية للمصارف التجارية. ومعالجة هذه العوامل سيساعد في زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية و سيساعد أيضاً في زيادة حجم الوساطة المالية للمصارف التجارية ومن ثم دورها في دعم نمو حقيقي يقوده القطاع الخاص.

١٧. يعد استحداث شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي في مايو ٢٠٠٨ خطوة مهمة في سبيل تحديث إطار السياسة النقدية. غير أن هذه الشهادات تُصدر حالياً بسعر فائدة ثابت وبأجل استحقاق واحد (٩١ يوماً). وتحث البعثة مصرف ليبيا المركزي على توسيع نطاق آجال استحقاق شهادات الإيداع (بالأخص عن طريق إضافة آجال أقصر) وأن يطور من آليات شراء البنوك لتلك الشهادات عن طريق المزاد.



١٨. ترحب البعثة بتخفيض المخصص للمصارف الإنمائية المتخصصة في ميزانية الدولة، وبدء دراسة لإصلاح تلك المصارف. وسيكون من المهم قيام مصرف ليبيا المركزي بتقوية الرقابة على تلك المصارف بدرجة كبيرة والعمل بصفة مستمرة على تقليص دور تلك

المصارف لحجمه الطبيعي وكذا نطاق عملياتها وصولاً إلى المستوى المعتاد للمصارف الإنمائية. وبالنسبة لأية خطط تهدف إلى تحويل تلك المصارف إلى مصارف تجارية فيجب أن تتوخى الحذر الشديد نظراً لضعف قدراتها الفنية والحجم المحتمل لقروضها المتعثرة.

١٩. تتواصل الجهود المبذولة من أجل تحديث مصرف ليبيا المركزي وتقوية رقابته على المصارف وهو لأمر مباشر ومحمود. وتجدر الإشارة هنا على وجه الخصوص إلى القيام مؤخراً بتأسيس مكتب للائتمان والتمهيد لإصدار تقارير حول الاستقرار المالي. غير أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين عملية التنسيق بين وحدات التدقيق المكتبي والرقابة الميدانية وبناء القدرات من خلال المزيد من توظيف الكوادر المؤهلة والتدريب.

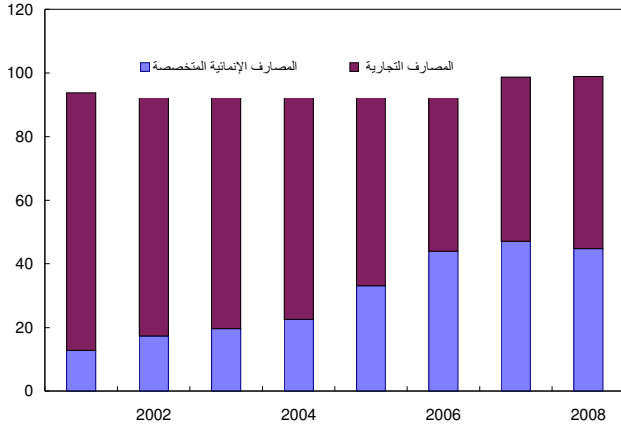
٢٠. تحقق إعادة هيكلة المصارف وخصصتها تقدماً. ولقد أنشئت شركة لإدارة الأصول للتعامل مع بعض القروض المعدومة، وتم رفع متطلبات رأس المال، مع حث المصارف الأصغر حجماً على البحث عن شركاء استراتيجيين أجنب لدهم باع فى المجال المصرفي. وترحب البعثة بالتقدم الجار من جانب مصرف ليبيا المركزي فى بيع حصصه فى المصارف.

جيم- سعر الصرف

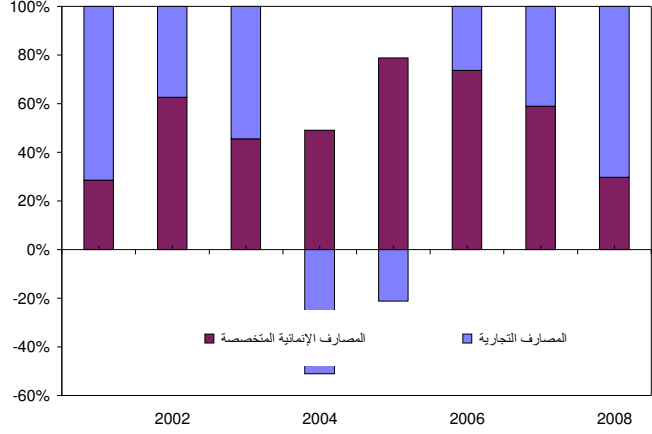
٢١. إن ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة يصب فى مصلحة الاقتصاد. يمثل هذا الترتيب ركيزة نقدية قوية، بينما يسمح فى الوقت نفسه ببعض المرونة فى سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية. وتشير التقديرات الأولية للاقتصاد القياسي إلى تحول القيمة الفعلية الحقيقية للدينار مقابل العملات الأخرى من تقويم أقل من القيمة التوازنية بقدر معتدل فى عام ٢٠٠٨ إلى آخر أكبر من تلك القيمة وإن كان بشكل معتدل أيضاً فى عام ٢٠٠٩ تماشياً مع التطورات فى أسعار النفط. غير أن هذه التقديرات تعتبر غير موثوقة ولا تشير بدقة إلى المستوى المناسب لسعر التوازن. ولا توصي البعثة بإجراء أى تغيير فى سياسة أو مستوى سعر الصرف.

الشكل البياني رقم 2: ليبيا: تطورات القطاع المالي

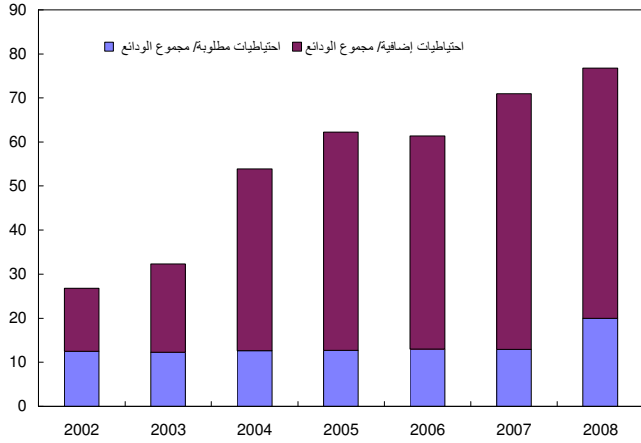
..مزاخمة المصارف التجارية ...



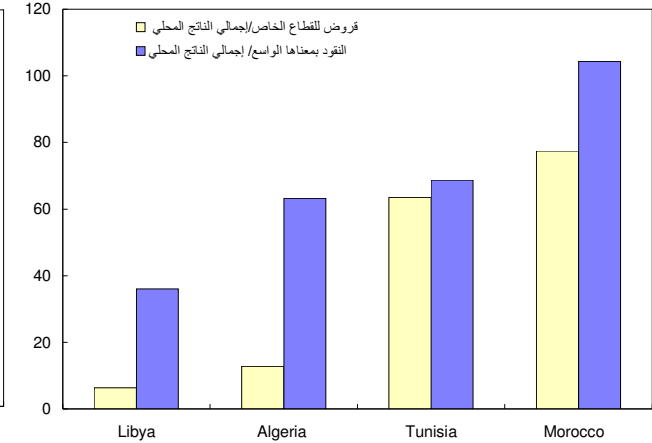
... توسعت المصارف الإنمائية المتخصصة على نحو سريع في منح القروض ...



... ولقد زادت الاحتياطيات المصرفية ...

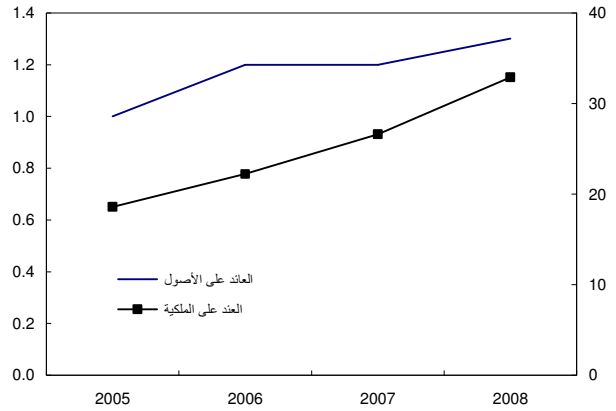
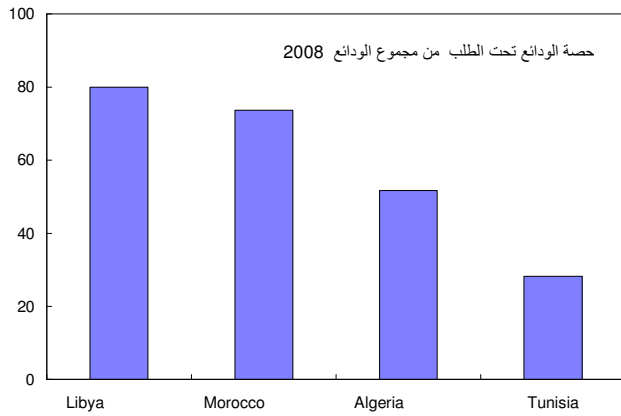


وساهم ذلك في انخفاض مستوى الوساطة المالية للمصارف التجارية مقارنة باقتصادات المغرب الأخرى.



و يرجع هذا في الأساس إلى عدم دفعها فائدة على الودائع الكبيرة تحت الطلب.

وزادت أيضا أرباح المصارف ...



المصادر: السلطات الليبية، وتقديرات خبراء الصندوق.

دال - الإصلاحات الهيكلية الأخرى

٢٢. شهد التحسين في الإدارة الضريبية والجمركية تقدماً. غير أن "رسم الخدمة" المفروض على الواردات قد ارتفع مؤخراً من نسبة ٤% إلى ١٠%، و تظل هناك رسوم أخرى مجانية. وترحب البعثة بالقرار الأخير بتقليص الإعفاءات، وتحث السلطات على تبني معدلات منخفضة علي ضريبة الدخل علي الافراد و الشركات وكذلك علي الواردات، مع إعتداد عدد قليل من الشرائح، والحد من الإعفاءات. بالإضافة إلي ذلك فسيكون من المفيد تطوير النظام الضريبي، مع التوجه إلي الإنتقال التدريجي نحو نظام التقدير الذاتي للضريبة والمراجعة تبعاً لمستوي مخاطر التهرب.

٢٣. كما سيكون من المهم أيضاً تحسين الإطار التنظيمي من أجل تحسين مناخ الأعمال. وستساعد الاصلاحات المذكورة عاليه في دعم نمو القطاع الخاص، والتنويع الاقتصادي، و خلق فرص عمل حقيقية جديدة.

٢٤. تحث البعثة السلطات على مواصلة تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية والمعايير المحاسبية بما يتماشى مع الممارسات الدولية وذلك لضمان توجيه أفضل لعملية إجراء التحليلات وصنع السياسات. وفي هذا الإطار، ترحب البعثة باستكمال مسح ميزانية الأسرة في عام ٢٠٠٨ والخطوات الأخيرة لتحسين التعاون بين الأجهزة فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية. ويبيدي خبراء الصندوق أتم الاستعداد لمواصلة دعمهم للإصلاحات الجارية في نطاق خبرتهم الفنية.

Table 1. Libya: Selected Economic and Financial Indicators, 2005–10

	2005	2006	2007	Prel. 2008	Proj. 2009 2010	
	(Annual percentage change, unless otherwise indicated)					
National income and prices						
Real GDP	9.9	5.9	6.0	3.8	2.1	5.4
Nonhydrocarbon	13.6	7.9	9.9	8.0	6.0	7.0
Hydrocarbon	7.2	4.3	2.8	0.0	-1.5	3.7
Nominal GDP in billions of Libyan Dinars	59.5	72.3	87.6	114.0	78.2	95.6
Nominal GDP in billions of U.S. dollars	44.0	56.5	71.7	89.9	59.9	73.2
Per capita GDP in thousands of U.S. dollars	7.5	9.5	11.8	14.5	9.5	11.3
CPI inflation (average)	2.9	1.4	6.2	10.4	5.0	4.5
	(In percent of GDP)					
Central government finances						
Revenue	62.9	62.4	60.8	64.0	66.5	64.9
Expenditure and net lending	33.5	31.0	35.3	39.3	55.9	49.1
Overall balance	29.4	31.4	25.5	24.6	10.6	15.8
Non-oil balance	-29.1	-26.2	-29.0	-32.7	-42.6	-37.2
Non-oil balance (in percent of non-oil GDP)	-130.4	-135.3	-136.0	-165.8	-131.8	-124.6
	(Change in percent)					
Money and credit						
Money and quasi-money	10.6	16.0	40.1	47.8	14.0	18.0
Net credit to the government	-97.3	-60.9	-22.2	-17.7	-16.5	-15.8
Credit to the economy	7.7	11.6	14.5	12.5	13.7	15.6
Discount rate 1/	4.0	4.0	4.0	5.0	4.0	...
	(In billions of U.S. dollars; unless otherwise indicated)					
Balance of payments						
Exports	31.4	39.2	47.0	62.0	37.5	47.4
Imports	11.2	13.1	17.7	21.7	23.0	24.8
Current account balance	17.1	25.2	29.1	36.6	10.0	17.2
(As percent of GDP)	38.9	44.6	40.7	40.7	16.8	23.5
Overall balance	13.8	19.8	20.2	16.8	5.3	12.1
Reserves						
Total foreign assets (NFA + LIA investments)	54.3	74.8	98.3	136.1	147.4	166.1
Net international reserves	38.4	52.7	48.5	49.4	53.4	57.6
In months of next year's imports	28.9	31.0	22.9	22.0	22.0	22.0
Exchange rate 1/						
Official exchange rate (LD/US\$, period average)	1.35	1.28	1.22	1.27	1.31	...
Official exchange rate (LD/US\$, end of period)	1.35	1.29	1.22	1.25	1.30	...
Real effective exchange rate (change in percent)	-1.8	-0.6	-0.3	6.0	8.2	...
Crude oil production (millions of barrels per day)	1.69	1.76	1.81	1.81	1.78	1.85
Libyan crude oil price (US\$/bbl)	51.9	62.5	69.3	96.7	58.7	72.7
<i>Memorandum item:</i>						
Total loans disbursed by SCIs (change in percent)	62.2	75.2	27.6	9.6

Sources: Libyan authorities and Fund staff estimates and projections.

1/ The 2009 data are for end-March.

Table 2. Libya: Consolidated Fiscal Operations, 2005–10

	2005	2006	2007	Budget 1/ 2008	2008	Budget 1/ 2009	Proj.2/ 2009	2010
(In millions of Libyan dinars)								
Total Revenue	37,413	45,153	53,222	51,015	72,898	43,705	51,984	62,037
Hydrocarbon	34,764	41,630	47,747	43,048	65,365	35,499	41,632	50,630
Nonhydrocarbon	2,650	3,523	5,475	7,967	7,532	8,206	10,353	11,408
Tax Revenue	1,526	1,786	2,531	3,020	3,531	4,234	4,350	4,817
Taxes on income and profits	397	691	1,376	2,169	2,790	3,000	3,100	3,456
Taxes on international trade	517	527	528	600	499	1,000	1,000	1,080
Other taxes and fees	611	569	627	251	241	234	250	280
Nontax Revenue	1,124	1,736	2,944	4,947	4,002	3,972	6,002	6,591
<i>of which: LIA</i>	1,438	3,000	2,021	1,527	1,527	1,803
Total Expenditure	19,930	22,449	30,881	50,542	44,835	45,972	43,678	46,961
Current expenditure	8,245	9,693	12,375	19,050	17,579	22,683	22,039	24,179
Wages and salaries	4,258	4,772	7,316	7,890	7,764	9,018	8,874	9,717
Other 3/	2,391	2,652	2,962	3,086	2,829	3,950	3,450	3,777
Subsidies and transfers	1,497	1,564	2,097	8,074	6,986	9,715	9,715	10,684
Subsidies 4/	1,050	1,050	1,006	1,300	1,300	3,302	3,302	3,533
Social Security Fund and other obligations		514	1,091	2,152	2,349	2,913	2,913	3,248
Other transfers 5/	4,622	3,337	3,500	3,500	3,903
Capital expenditure	11,685	12,756	18,506	31,491	27,257	23,289	21,639	22,782
Development budget	7,570	10,079	12,137	27,475	22,610	20,000	18,500	19,333
National Oil Company 6/	930	1,138	2,903	2,516	2,227	1,500	1,500	1,800
GMR 7/	765	960	1,231	1,081	1,070	789	789	1,000
Net lending	2,420	580	2,235	1,500	1,350	1,000	850	650
Overall balance	17,483	22,704	22,341	474	28,062	-2,267	8,306	15,077
Financing	-17,483	-22,704	-22,341	607	-28,062	2,268	-8,306	-15,077
Banking system	-17,485	-21,590	-12,671	607	-12,325	-2,992	-13,566	-15,077
Surplus carried over	0	0	-3,200	607	820	6,788	6,788	0
Other	-17,485	-21,590	-9,471	0	-13,144	-9,780	-20,354	-15,077
Nonbank financing	2	-1,114	-10,901	0	-15,738	5,260	-1,527	...
(In percent of GDP)								
Total Revenue	62.9	62.4	60.8	44.8	64.0	55.9	66.5	64.9
Hydrocarbon	58.5	57.5	54.5	37.8	57.4	45.4	53.3	52.9
Nonhydrocarbon	4.5	4.9	6.3	7.0	6.6	10.5	13.2	11.9
Total Expenditure	33.5	31.0	35.3	44.3	39.3	58.8	55.9	49.1
Current expenditure	13.9	13.4	14.1	16.7	15.4	29.0	28.2	25.3
Wage and salaries	7.2	6.6	8.4	6.9	6.8	11.5	11.4	10.2
Subsidies and transfers	2.5	2.2	2.4	7.1	6.1	12.4	12.4	11.2
Capital expenditure	19.7	17.6	21.1	27.6	23.9	29.8	27.7	23.8
Overall balance	29.4	31.4	25.5	0.4	24.6	-2.9	10.6	15.8

Sources: Ministry of Finance; and Fund staff estimates and projections.

1/ Based on staff's classification.

2/ Based on staff's projections of prices and production.

3/ For 2008, includes an estimate of LD 500 for National Oil Company other spending.

4/ Prior to 2008 includes subsidies for food and medicine. Starting 2008, also includes fuel, electricity, and water subsidies.

5/ Covers allocations budgeted to the Wealth Distribution Program in 2008. With the postponement of the program, LD 1.2 billion out of the LD 3.3 in 2008 were allocated to the Economic and Social Development Fund (ESDF). In 2009, the amount is budgeted for the ESDF.

6/ For 2005 and 2006 the numbers are for extrabudgetary capital spending financed through the oil reserve fund. For 2008 staff excludes wages (million LD 1073) and an estimate for Other (million LD 500). For 2009 Budget includes million LD 1,000 financed by borrowing.

7/ For 2008 excludes wages and other spending for million LD 34 and million LD 39, respectively.

Table 3. Libya: Monetary Survey, 2005–10

	2005	2006	2007	2008	Proj.	
					2009	2010
(In millions of Libyan dinars)						
Net foreign assets	56,422	79,434	100,744	124,830	138,410	154,845
Central bank	54,448	77,241	98,305	121,257	133,150	148,866
Foreign assets	54,460	77,253	98,323	121,269	133,165	148,882
Foreign liabilities	12	13	17	12	15	16
Deposit money banks	1,974	2,193	2,438	3,573	5,260	5,978
Foreign assets	2,046	2,297	2,458	3,705	5,400	6,100
Foreign liabilities	72	105	19	132	140	122
Net domestic assets	-40,948	-61,490	-75,604	-87,679	-96,057	-104,869
Domestic credit	-26,611	-47,178	-58,414	-69,328	-81,152	-93,976
Net claims on government	-35,459	-57,048	-69,719	-82,044	-95,610	-110,687
Central bank claims	64	1,795	2,399	141	164	190
Government deposits with central bank	33,038	55,043	67,257	72,603	84,608	97,950
Commercial banks' claims	373	373	328	174	203	235
Governments' deposits with commercial banks	2,858	4,174	5,189	9,756	11,369	13,162
Claims on the rest of the economy	8,848	9,871	11,305	12,716	14,458	16,711
Claims on nonfinancial public enterprise	4,271	5,128	6,019	4,972	5,320	5,746
Claims on the private sector	4,576	4,742	5,286	7,744	9,138	10,966
Claims on specialized banking institutions	0	0	0	0	0	0
Claims on nonbank financial institutions	0	0	0	0	0	0
Other items (net)	-14,337	-14,312	-17,190	-18,351	-14,905	-10,893
Broad money	15,475	17,943	25,140	37,151	42,353	49,976
Money	12,077	13,725	18,387	26,573	30,093	35,387
Currency in circulation	3,309	3,933	4,581	5,608	6,670	7,844
Demand deposits	8,769	9,792	13,806	20,965	23,422	27,543
Quasi-money	3,397	4,219	6,753	10,578	12,260	14,589
(Change in percent)						
Broad money	10.6	16.0	40.1	47.8	14.0	18.0
Money	14.6	13.6	34.0	44.5	13.2	17.6
Quasi-money	-1.7	24.2	60.1	56.7	15.9	19.0
Net claims on government	-97.3	-60.9	-22.2	-17.7	-16.5	-15.8
Claims on the economy	7.7	11.6	14.5	12.5	13.7	15.6
(Percent change over beginning broad money stock)						
Net foreign assets	158.6	148.7	118.8	95.8	36.6	38.8
Domestic credit	-120.4	-132.9	-62.6	-43.4	-31.8	-30.3
Net claims on government	-125.0	-139.5	-70.6	-49.0	-36.5	-35.6
Claims on the economy	4.5	6.6	8.0	5.6	4.7	5.3

Sources: Central Bank of Libya; and staff projections.

Table 4. Libya: Balance of Payments, 2005–10

(In millions of U.S. dollars)

	2005	2006	2007	Prel. 2008	Proj. 2009	2010
Current account	17,119	25,179	29,144	36,601	10,037	17,219
In percent of GDP	38.9	44.6	40.7	40.7	16.8	23.5
Goods and services	18,359	24,230	27,618	37,718	11,783	19,624
Goods	20,175	26,125	29,269	40,292	14,512	22,571
Exports (f.o.b)	31,358	39,187	46,970	61,950	37,469	47,365
Hydrocarbon sector	30,458	38,207	45,801	60,711	36,168	45,999
Other exports	900	980	1,169	1,239	1,301	1,366
Imports (f.o.b)	-11,183	-13,062	-17,701	-21,658	-22,957	-24,794
Services	-1,816	-1,895	-1,650	-2,574	-2,728	-2,947
Receipts	534	967	1,064	1,170	1,240	1,339
Payments	-2,350	-2,862	-2,714	-3,744	-3,969	-4,286
Income	-281	1,075	2,267	365	-375	-865
Direct investment income	-1,834	-2,278	-2,326	-3,368	-3,840	-4,628
Other investment income	1,553	3,353	4,593	3,733	3,465	3,763
Current transfers	-959	-126	-741	-1,482	-1,371	-1,540
General government	-112	926	544	-75	-79	-83
Private	-847	-1,052	-1,285	-1,407	-1,293	-1,457
Oil sector	-259	-220	-370	-400	-238	-303
Workers Remittances	-588	-832	-957	-1,007	-1,054	-1,154
Capital and financial account	21	-4,992	-9,554	-21,039	-4,736	-5,128
Direct investment	1,448	1,479	756	-1,777	1,264	1,472
Portfolio investment	-393	-1,960	-1,440	-10,964	-4,000	-4,400
Other investment	-1,034	-4,511	-8,870	-8,298	-2,000	-2,200
Errors and omissions	-3,377	-348	596	1,269	0	0
Overall balance	13,764	19,839	20,187	16,831	5,301	12,090
In percent of GDP	31.3	35.1	28.2	18.7	8.9	16.5
Memorandum Items (in billions of US\$)						
Total foreign assets (NFA + LIA investments)	54.3	74.8	98.3	136.1	147.4	166.1
LIA investments (not included in NFA)	14.0	14.7	18.0	39.0	45.0	51.6
Net foreign assets at CBL	40.3	60.1	80.3	97.1	102.4	114.5
Deposits by LIA/ORF and the government ϵ	1.9	7.4	31.8	47.7	49.1	56.9
Net international reserves	38.4	52.7	48.5	49.4	53.4	57.6
In months of next year's imports	28.9	31.0	22.9	22.0	22.0	22.0
Nonhydrocarbon exports (growth in percent)	2.6	8.9	19.3	6.0	5.0	6.0
Imports (growth in percent)	36.4	11.6	22.3	29.1	6.0	8.0

Sources: Central Bank of Libya; and Fund staff estimates and projections.

Table 5. Libya: Illustrative Medium-Term Scenario, 2005–14

	2005	2006	2007	Prel. 2008	Projections					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
(In percent of GDP unless otherwise indicated)										
Real GDP growth rate (in percent)	9.9	5.9	6.0	3.8	2.1	5.4	6.2	7.6	7.3	7.1
Real nonhydrocarbon GDP (in percent)	13.6	7.9	9.9	8.0	6.0	7.0	7.0	7.5	7.5	7.5
Crude oil production (in millions of barrels/day)	1.69	1.76	1.81	1.81	1.78	1.85	1.95	2.10	2.25	2.40
WEO oil price (US\$ per barrel)	53.4	64.3	71.1	97.0	60.5	74.5	78.0	80.0	81.3	82.5
CPI (percent change; average)	2.9	1.4	6.2	10.4	5.0	4.5	3.5	3.0	3.0	3.0
Total revenue, of which:	62.9	62.4	60.8	64.0	66.5	64.9	65.6	65.4	65.4	65.9
Hydrocarbon	58.5	57.5	54.5	57.4	53.3	52.9	53.3	53.4	53.5	53.7
Nonhydrocarbon	4.5	4.9	6.3	6.6	13.2	11.9	12.3	12.0	11.9	12.3
Total expenditure	33.5	31.0	35.3	39.3	55.9	49.1	47.9	46.7	46.1	45.7
Current	13.9	13.4	14.1	15.4	28.2	25.3	24.9	24.7	24.6	24.5
Capital	19.7	17.6	21.1	23.9	27.7	23.8	23.0	22.0	21.5	21.2
Overall budget balance	29.4	31.4	25.5	24.6	10.6	15.8	17.7	18.7	19.3	20.2
Nonhydrocarbon balance (deficit -)	-29.1	-26.2	-29.0	-32.7	-42.6	-37.2	-35.6	-34.6	-34.2	-33.5
Consumption 1/	31.4	34.5	37.0	30.2	46.1	42.0	40.9	40.6	40.4	40.2
Private	20.4	24.0	25.2	20.9	30.4	27.9	27.1	26.9	26.8	26.8
Public	11.1	10.5	11.7	9.3	15.8	14.1	13.8	13.8	13.6	13.5
Gross Domestic Investment	24.0	20.7	25.0	27.9	34.2	31.2	31.2	31.2	31.7	32.5
Private	4.6	4.0	5.2	5.9	8.7	9.3	10.0	11.0	12.0	13.0
Public	19.4	16.7	19.8	22.0	25.5	21.9	21.1	20.2	19.7	19.5
Gross savings 1/	62.9	65.3	65.6	68.6	50.9	54.7	57.2	58.6	58.8	59.7
Private	16.7	18.1	18.5	20.0	12.6	15.1	16.5	17.8	18.1	18.2
Public	49.1	49.0	46.6	48.5	38.3	39.6	40.7	40.7	40.8	41.4
Saving/investment gap	38.9	44.6	40.7	40.7	16.8	23.5	26.0	27.4	27.1	27.2
Real per capita private consumption (in Libyan Dinars)	2,221	3,082	3,618	3,462	3,222	3,401	3,453	3,615	3,769	3,913

Sources: Libyan authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ The shift in the distribution of consumption (and savings) between the public and the private sectors in 2008 reflects mostly transfers under the Wealth Distribution Program.

Table 6. Libya: Financial Soundness Indicators, 2005-2008 1/

	2005	2006	2007	2008
Core set:				
Regulatory capital to risk weighted assets	19.1	17.2	17.6	16.2
Nonperforming loans net of provisions to capital	76.2	57.3	50.2	40.5
Nonperforming loans to gross loans	32.0	25.4	24.9	20.2
Return on assets	1.0	1.2	1.2	1.3
Return on equity	18.6	22.2	26.6	32.9
Liquid assets to total assets	56.8	57.9	67.9	73.4
Liquid assets to short-term liabilities	107.6	104.3	117.2	124.0
Net open position in foreign exchange to capital	170.9	175.0	127.6	164.8
Encouraged set:				
Capital to assets	6.0	5.8	4.4	3.8
Foreign currency dominated assets to total liabilities	0.3	0.4	0.1	0.3

Source: Central Bank of Libya

1/ FSIs need to be interpreted with caution due to remaining deficiencies in banks' implementation of International Financial Reporting Standards. The figures are for the largest five banks representing 95 percent of total commercial banks' assets in 2008